الأمم المتحدة S/2010/353

مجلس الأمن

Distr.: General
1 July 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ التي تلقيتها من نائب الأمين العام لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، السيد كلوديو بيسونيرو، يحيل فيها التقرير الفصلي عن عمليات القوة الأمنية للمساعدة الأمنية في أفغانستان الذي يغطي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** كي - مون

120710 090710 10-43473 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المرفق

رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من نائب الأمين العام لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، أرفق طيه تقريرا عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) كلوديو **بيسونيرو**

الضميمة

التقرير الفصلي المقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - في إطار الالتزام بإبلاغ الأمم المتحدة عن التقدم الذي تحرزه بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٩٠ (٢٠٠٩)، يغطي هذا التقرير الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ففي ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، بلغ قوام القوة ٦٤٦ ٨٧ فردا من ٢٨ دولة عضو في منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) و ١٥ دولة من دول غير أعضاء فيها.

٢ - وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية مساعدة حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بلغ مجموع الإصابات في صفوف القوة ٧٩٤ إصابة، شملت ٨٩ فردا قتلوا أثناء القتال وجُرح ٦٩٦ آخرون في العمليات القتالية كما قُتِل ٩ أفراد في حوادث غير قتالية. وكانت المواضيع الرئيسية على النحو التالي:

(أ) استنادا إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس المشترك للتنسيق والرصد، في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وافق مؤتمر لندن المعني بأفغانستان على أهداف تتعلق بزيادات كبيرة في أفراد الجيش الوطني الأفغاني وقوة الشرطة الوطنية بدعم من المجتمع الدولي ليصل قوامها إلى ٠٠٠ ١٧١ جندي في الجيش الوطني الأفغاني و ٠٠٠ ١٣٤ شرطي في الشرطة الوطنية الأفغانية بنهاية عام ٢٠١١، ليرتفع بذلك مجموع القوة الأمنية إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ فرد؛

(ب) وفي مؤتمر لندن أيضا، رحب المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان بقرار الناتو القاضي بوضع خطة للنقل التدريجي للإشراف الأمني، مقاطعة تلو الأخرى، إلى القيادة الأمنية الأفغانية، مع احتمال أن يبدأ ذلك بنهاية عام ٢٠١٠ أو مطلع عام ٢٠١١. واتُّفق على ألا يكون نقل الإشراف الأمني إلى قيادة قوة الأمن الوطنية الأفغانية سابقا لأوانه وأن يكون رهنا بشروط، وأنه ما إن تلبَّى هذه الشروط حتى تتحول القوة الدولية للاضطلاع بدور داعم في تلك المقاطعات. ونقل القيادة الأمنية هو عملية في حد ذاته ولا يعني الانسحاب؛

(ج) ولا تزال الجهود التي لا تكلّ، التي تبذلها القوة الدولية، استنادا إلى الفعالية في تنفيذ النهج الجديد لقائد القوة الجنرال ماكريستال للحد من الإصابات في صفوف المدنيين والأضرار الجانبية، تحقق نتائج إيجابية. ولا تزال الإصابات في صفوف المدنيين التي تسببها القوات المناهضة للحكومة آخذة في الارتفاع (الناشئة أساسا عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة). وتواصل القوة الدولية، بفضل الجهود التي تبذلها، الحد من الإصابات في صفوف المدنيين وكذلك من الأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية والممتلكات.

الحالة الأمنية

٣ - لا يزال المتمردون في أفغانستان يشكلون قوة قادرة على الصمود، فهي تكيف أساليبها لمواجهة تزايد قدرات وإمكانيات القوة الدولية للمساعدة الدولية/قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وعادة ما يتجنب المتمردون المواجهات المباشرة مع الوحدات الكبيرة من القوة الدولية وقوى الأمن الوطنية من أجل الحفاظ على قدرتهم القتالية ومواصلة ترهيب السكان المحليين. والدليل على ذلك الزيادة الكبيرة في حوادث الأجهزة المتفجرة المرتجلة مقارنة بالسنة الماضية. وإضافة إلى ذلك، واصل المتمردون شن عدد قليل، لكنه منتظم نسبيا، من الهجمات التي تُحدِث صدى كبيرا، في المناطق الحضرية والطريق السريعة رقم ١، مع التركيز على مدينة كابل بسبب الأثر الإعلامي الذي يمكن تحقيقه هناك. ولا تزال هذه الحوادث التي يقوم بها المتمردون تسفر عن إصابات كثيرة في صفوف المدنيين الأبرياء، في حين برهنت قوى الأمن الوطنية الأفغانية على قدرة متزايدة على مواجهة هذه الهجمات. وعلى وجه العموم، لا تزال هذه الهجمات التي تحدث صدى كبيرا تدل بوضوح على استعداد المتمردين لشن هجمات دون أي اعتبار لحياة المدنيين أو المواطنين أو الأجانب. وتفيد التقارير العامة أن المتمردين يساورهم القلق بسبب خسائرهم في باكستان وأفغانستان، وهو ما يرهق قيادتهم ويجعلها تعول أكثر فأكثر على النشاط الذي يتطلب عددا أقل من الأفراد وقدرا أقل من التعاون فيما بين مجموعاتهم.

٤ - ولا يزال الخطر لا مركزيا بوجود عدة مجموعات من المتمردين، تسيطر عليها الطالبان، ولها مجموعة أهداف متماثلة هي: انسحاب القوات الدولية، وعزل حكومة أفغانستان، وإنشاء نظام ديني متشدد واستبدادي. وعلى الصعيد الإقليمي فإن الحالة الأمنية كما يلي:

(أ) القيادة الإقليمية في العاصمة. يواصل المتمردون استهداف منطقة القيادة الإقليمية في العاصمة باعتبارها منطقة مستهدفة ذات أهمية عالية وعامل حاسم، مستغلين وسائط الإعلام والوجود الدولي في دعم جهود الدعاية. ورغم تزايد نشاط المتمردين بدرجة

كبيرة خلال العملية الانتخابية في آب/أغسطس، فقد انخفض مستوى نشاطهم في عام ٢٠٠٩ عما كان عليه في عام ٢٠٠٨، وكانت الأرقام في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر لعام ٢٠٠٩ تضاهي شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٨ أو تقل عن أرقام ٢٠٠٨. وفي حين حظي الهجوم الذي شُنّ في كابول في كانون الثاني/يناير بقدر كبير من اهتمام وسائط الإعلام الذي وصفه بعضها بأنه يمثل قدرة طالبان على ''الصمود''، فينبغي للمرء مراعاة أن هذه الحادثة قام بها سبعة متمردين وأن قوى الأمن الوطنية الأفغانية تمكنت من احتوائها بشكل فعال. ومن المتوقع أن يظل الخطر العام مرتفعا في الشهور القادمة، وما يرتبط بذلك من استعمال محتمل للأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات المميتة الأخرى؛

(ب) القيادة الإقليمية في الشمال. رغم تزايد نشاط المتمردين، بقي الوضع الأمني في منطقة القيادة الإقليمية في الشمال هادئا نسبيا بالمقارنة مع المناطق الأخرى. وارتبط عنف المتمردين بالأحرى بالنشاط الإجرامي والمخدرات والفساد ولا يزال يشكل أهم مصدر قلق أمني. وفي الشهور القليلة الماضية شهدت القيادة الإقليمية في الشمال نشاطا منعزلا ومنسقا قام به المتمردون وحرض عليه بعض الناشطين الرئيسيين ويسره الدعم المالي الخارجي واللوجستي، نشأ أساسا من مناطق نائية. أما خارج هذه المناطق فإن الديناميات المحلية للسكان تساعد على مقاومة التمرد، حتى في المناطق التي يتواجد فيها حد أدنى من أفراد القوة الدولية وقوات الأمن الوطنية؛

(ج) القيادة الإقليمية في الغرب. ازداد نشاط المتمردين في الشهور القليلة الماضية. فبالإضافة إلى التوترات العرقية وأصحاب النفوذ والأنشطة الجنائية وأنشطة التهريب كان ثمة عدم استقرار في المنطقة. وفي خارج هيرات، لا تزال سيادة الحكومة ضعيفة وبوجه عام يطبَّق النظام على أيدي أصحاب النفوذ المحليين. وفي ما تركز قوات التحالف جهودها في مناطق تقع تحت سيطرة القيادة الإقليمية في الجنوب، ازدادت الضغوط على خطوط اتصالات المتمردين وملاذاتهم الآمنة في الغرب؛

(د) القيادة الإقليمية في الجنوب. لا تزال القيادة الإقليمية في الجنوب هي مركز التنسيق فيما يتعلق بعمليات طالبان مع استمرار التركيز على مقاطعتي هيلماند وقندهار حيث يحاول المتمردون، بمن فيهم المقاتلون الأجانب، توسيع دائرة نفوذهم في المناطق الحضرية. وأدى تزايد العمليات المشتركة بين القوة الدولية وقوات الأمن الوطنية وتزايد وجودهما إلى تهديد الملاذات الآمنة للمتمردين وعرقلة خطوط إمداداتهم وحرية تنقلهم. وفي بعض المناطق يعوق مستوى التهديد المرتفع مشاريع إعادة الإعمار والتنمية. وشهدت الفترة

المشمولة بالتقرير التخطيط لعملية كبيرة في منطقة القيادة الإقليمية في الجنوب، أطلق عليها اسم ''العملية المشتركة''، تهدف إلى السيطرة على معاقل المتمردين في مقاطعة هيلماند، للحد من حرية تنقلهم وإعادة بسط نفوذ الحكومة الأفغانية في كافة أرجاء المنطقة؛

(هـ) القيادة الإقليمية في الشرق. يُعتبر التمرد في منطقة القيادة الإقليمية الشرقية منقسما بوجود جماعات مختلفة من المتمردين تعمل في مناطق منفصلة. وواجهت المنطقة أيضا زيادة في الحوادث الحركية، بما في ذلك تبادل إطلاق النار بشكل مباشر وغير مباشر، وكذلك زرع الأجهزة المتفجرة المرتجلة على طول طرق الإمدادات الرئيسية. وباستطاعة المتمردين لاستهداف القواعد وطرق الإمدادات على طول الحدود والأماكن الوعرة في المناطق الجبلية.

٥ - ولا تزال الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة هي السبب في معظم الإصابات في صفوف القوة الدولية وقوات الأمن الوطنية والمدنيين الأفغان. وارتفع استخدام المتمردين لهذه الأجهزة بنسبة ٨٧ في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية، وأدى ذلك إلى ارتفاع كبير في الإصابات في صفوف المدنيين. غير أن نسبة الأجهزة المتفجرة التي تُكتشف لا تزال أكبر من نسبة الأجهزة التي تنفجر، إذ بلغت نسبتها ٥٨ في المائة من جميع الحوادث التي استخدمت فيها هذه الأجهزة خلال الإطار الزمني ذاته.

الجيش الوطني الأفغاني

٦ - قُدِّر أن حجم قوات الأمن الوطنية ككل أصغر مما يلزم لمواجهة متطلبات قتال المتمردين. وتمثل الحاجة إلى زيادة حجم الجيش الوطني الأفغاني وقدراته جزءا حيويا من هذه الاستراتيجية. وتوصل مؤتمر لندن إلى اتفاق لزيادة قوام الجيش إلى الحد الأقصى بمعدل أسرع مما جرت الموافقة عليه سابقا. ويشجع النجاح الحالي المحرز في التجنيد على إمكانية إحراز الأهداف الجديدة، غير أنه يجب أيضا توفير الموارد التدريبية البالغة الأهمية للتمكن من تحقيق ذلك. ولا يزال هناك نقص في مدربي المؤسسات وفي أفرقة التوجيه والاتصال في مجال العمليات.

الشرطة الوطنية الأفغانية

٧ - لا تزال الشرطة الوطنية الأفغانية متخلفة عن الجيش الوطني الأفغاني من حيث تطورها. فقد أشارت التقييمات التي أجريت في أواخر عام ٢٠٠٩ للحالة العملياتية للشرطة الوطنية الأفغانية إلى أن الشرطة كانت أضعف من المتوقع، سواء فيما يتعلق بنوعية بعض العاملين أو بالقدرة التشغيلية لبعض أجهزتها الرئيسية. وأمر قائد بعثة حلف شمال الأطلسي

الجديدة للتدريب في أفغانستان إثر تقييمه الأولي لفترة ٣٠ يوما، بإجراء استعراض شامل وعاجل لأنشطة الشرطة الوطنية. وبحث هذا الاستعراض الجاري العلاقة بين الشرطة الوطنية الأفغانية والجيش الوطني الأفغاني، وقدرة وزارة الداخلية، وتجنيد الأفراد والاحتفاظ بهم، والفساد، والقدرة القيادية، والتدريب، وإقامة الشراكات والخدمات اللوجستية، وستتيح مسؤولية البعثة عن المساعدة في تطوير كل من الجيش الأفغاني والشرطة الأفغانية وضع نهج أكثر شمولا لمساعدة قوات الأمن الوطنية الأفغانية. غير أنه يجب معالجة النقص الكبير في عدد موظفي البعثة لكي تتحقق بشكل كامل مزايا الهياكل التنظيمية الجديدة. وفي ما يتعلق بمجموع قوام البعثة، من المحتمل أن يصل عدد الأفراد إلى العدد المستهدف الذي أقره مؤخرا، وهو ١٣٤ ٠٠٠ فرد؛ غير أن النجاح النهائي يتعلق بالتزام المجتمع الدولي بتوفير موارد التدريب والمهام المتعلقة بإقامة الشراكات وبالتوجيه. ويجب على الأفغان أنفسهم أن يحدّوا من معدل استتراف الشرطة الوطنية الأفغانية وأن يجتذبوا في الوقت ذاته العدد المناسب من المجندين الجيدين. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، تحقق قدر كبير من التنسيق في مسرح العمليات على مستوى الموظفين مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان والوجود الدولي الآخر من خلال مجلس تنسيق عمل الشرطة في ما يتعلق بتدريب الشرطة الوطنية الأفغانية.

سلاح الطيران التابع للجيش الوطني الأفغاني

٨ - يتلقى سلاح الطيران الدعم من بعثة حلف شمال الأطلسي للتدريب في أفغانستان ويواصل النمو ببطء مع تعزيز قدراته. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تلقى سلاح الطيران الطائرات الثلاث الأولى من أصل ١٨ طائرة متوقعة من طراز C-27s ستشكل العمود الفقري لقدرة النقل الأفغانية. وعلاوة على ذلك، ازداد عدد طائرات أسطول طائرات الهليكوبتر زيادة كبيرة، مما يوفر قدرا أكبر من المرونة لبعثات الإجلاء الطبي وغيرها من بعثات التنقل في ميادين القتال ويمكّن قوات الأمن الوطنية الأفغانية في الوقت نفسه من بدء تنفيذ العمليات المشتركة.

مكافحة المخدرات

٩ - تقرّ حكومة أفغانستان بمسؤولية أفغانستان عن مشاركة صناعة المخدرات غير المشروعة وصلاتها بالتمرد والجريمة والفساد. وتستهدف الدعائم الثماني للاستراتيجية الأفغانية الوطنية لمكافحة المخدرات المجالات المحددة بوصفها ذات أثر أكثر استدامة على الاتجار بالمخدرات. وتتركز الأولويات الحالية لهذه الاستراتيجية على تعزيز سبل العيش الريفية القانونية، وتعطيل الشبكات والروابط بين المتمردين والكيانات الإجرامية، والحد من

الطلب على المخدرات غير المشروعة بالإضافة إلى الاستمرار في تطوير مؤسسات الدولة. وبغية تحقيق هذه الأهداف تشجع الاستراتيجية الأفغانية لمكافحة المخدرات اعتماد نهج شامل لمكافحة المخدرات يتمثل في: بناء المؤسسات، وتوفير سبل العيش البديلة، والحظر وإنفاذ القانون، والحملات الإعلامية، والعدالة الجنائية، والحد من الطلب، والتعاون الإقليمي. وتهدف الاستراتيجية في نهاية الأمر إلى كفالة انخفاض دائم في زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها وتهريبها واستهلاكها بهدف القضاء بشكل كامل ودائم على هذه المخدرات غير المشروعة.

١٠ - وتواصل القوة الدولية للمساعدة الأمنية التركيز على التنسيق فيما بين الوكالات والقيام في الوقت ذاته بتعزيز الدعم التشغيلي لجهود مكافحة المخدرات التي تبذلها حكومة أفغانستان. وواصلت أفرقة إعادة إعمار المقاطعات العمل على توفير التوجيه للمخططين في المقاطعات، مما أسهم في تشجيع برامج سبل العيش البديلة وجرى تعزيزه من خلال العمليات الإعلامية. وظلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية على اتصال وثيق بحملات القضاء على المخدرات التي يقودها حكام المقاطعات ووفرت الدعم لها لتحقيق فعاليتها القصوى. وفي حين لا تشارك القوة الدولية بشكل مباشر في العمليات الموجهة ضد زراعة المخدرات، فإنها توفر الدعم اللوجستي والاستخباراتي إلى القوات الأفغانية، وهي تعمل ضمن الولاية والموارد الحالية لمكافحة المخدرات. ومع إنشاء القيادة المشتركة للقوة الدولية جرى تبسيط الدعم المنسق الذي تقدمه القوة الدولية إلى عمليات مكافحة المخدرات التي تقوم بها القوات الحكومية الأفغانية، بما في ذلك فرقة العمل الموحدة والمشتركة بين الوكالات والمركز المشترك بين الوكالات لتنسيق العمليات. وما الهدف من تفويض الصلاحيات مؤخرا لدعم هذه العمليات من قائد القوة الدولية إلى القيادة المشتركة للقوات إلا زيادة تبسيط هذه العملية.

الحكم

١١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك الناتو والقوة الدولية في الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر لندن في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بالتنسيق مع الحكومة الأفغانية من خلال المجلس المشترك للتنسيق والرصد والمجتمع الدولي. وقد أفضى ذلك بشكل خاص إلى زيادة التكامل بين القطاع المدني والقطاع العسكري الذي دل على زيادة توافق الآراء بين القوة الدولية وقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن طريقة المضي قدما في أفغانستان، وهذه مسألة أقر الناتو والأمم المتحدة بأهميتها البالغة بالنسبة لنجاح بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

١٢ - ودعمت هذه القوة الحكومة الأفغانية على جميع المستويات، بطرق منها فرق إعادة إعمار المقاطعات فشجعت الحكومة المركزية على المشاركة على مستويي المقاطعات والأقاليم، ودعمت حكام المقاطعات في بسط نفوذهم، ويسرت عمل الحكومات المحلية. وإضافة إلى فريق مدني واحد قائم لإعادة إعمار المقاطعات في وارداك، زادت بالفعل فرق عدة من عنصرها المدني، وأصبحت نسبة المدنيين إلى العسكريين فيها تبلغ ٥٠ في المائة.

١٣ - وعدم إضفاء الطابع المؤسسي على سيادة القانون، وتفشي الفساد، وعدم وجود نظام سجون مناسب، ووجود صلة بين الجريمة والتمرد، كل ذلك لا يزال يؤثر في التدابير الأمنية التي يمكن أن تنفذها القوة الدولية في دورها الداعم. غير أنه يُتوقع إحراز تقدم في جميع هذه العناصر الفائقة الأهمية في عام ٢٠١٠ في أعقاب توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر لندن.

١٤ - ولا تزال القوة الدولية تعمل بالتعاون الوثيق مع الوزارات الحكومية الأفغانية على المساعدة في تطوير إدارة التجارة داخل أفغانستان وخارجها عند نقاط العبور الحدودية. وأقيمت مراكز تنسيق حدودية خاصة في إطار شراكة مع الدول المانحة والحكومة الأفغانية، لتحسين المرافق في نقاط العبور الحدودية التجارية من أجل المساعدة في تحصيل الإيرادات وإدارة عمليات الجمارك.

الضحايا المدنيون

١٥ - من أهم القضايا التي تواجهها بعثة القوة الدولية ضرورة التقليل إلى أقصى حد ممكن من عدد الضحايا من المدنيين. وإلى جانب شركاء قوات الأمن الوطنية الأفغانية، واصلت القوة الدولية بذل جهد للحد من وقوع ضحايا من المدنيين وحدوث الأضرار الجانبية، كما أنها سوف لا تدخر جهدا من أجل مواصلة هذا الاتجاه. ويحظى هذا المسعى المستمر بأهمية فائقة في ما يتواصل ارتفاع عدد الجنود في عام ٢٠١٠. وعلى وجه التحديد، فقد أسفر تنفيذ التوجيهات التكتيكية لقيادة القوة الدولية بشأن حوادث سقوط ضحايا من المدنيين عن انخفاض ملحوظ في نسبة حوادث الإصابات من المدنيين على يد قوات الأمن الوطنية الأفغانية/القوة الدولية للمساعدة الدولية، في حين تعزى الغالبية العظمى من الإصابات من المدنيين إلى القوات المناهضة للحكومة. وفي هذه الأثناء تواصل القوة الدولية بذل جهودها الرامية إلى تحسين الاتصال وتعزيز الشفافية والمساءلة وتواصل قيادة القوة الدولية تأكيد أهمية منع وقوع إصابات بين المدنيين وحدوث أضرار في الهياكل الأساسية والممتلكات.